مشادة كلامية بين السبيعي والرومي (تصوير: صالح محمد)

النائب الأول خلال مداخلته في الجلسة

«العمل بالأهلي» بمداولتيهما الأولى

الهاشم: الحكومة توزع أراضي للأمن الغذائي على أهل الجواخير وتصير قصور

الدلال: هناك مواد بقانون حق الاطلاع تحتاج لتفسير مثل المصالح الإستراتيجية والمساس بالعدالة

البابطين: المادة 12 من حق الاطلاع تتحدث عن المساس بالعدالة والضرر للغير فمن يحدد الضرر ؟

الشطي: أدعو المجلس لإقرار قانون حق الاطلاع بالمداولة الأولى وسننظر الملاحظات حتى نخرج بأفضل تشريع

عصر الطبطبائي يدلي بدلوه

عبدالكريم الكندري: حين تخصص الحساوي والجليب للعزاب والمدن الحدودية للمواطنين فهذا خلل واضح

خليل أبل: اجتماعات مجلس الوزراء يناقشون تعيين الوكلاء ولا يتطرقون للأزمة الإسكانية التي هي الأهم

الرومي: الوزيرة جنان بوشهري أكدت اكتشاف 400 حالة زواج رجل برجل ليأخذوا حق بدل الإيجار

إلا في الكويت، ليس لدينا مشاريع حدودية في الجنوب أو الشمال..فشل السكن العامودي ينم على عدم وجود رؤية واضحه للحكومة مبنيه على دراسات، فكل وزير يأتي لديه رؤية مختلفة عن سلفه، فلابد أن تكون هناك رؤية لأكثر من 25 سنة، وتكرار الأخطاء يعطينا نفس النتيجة في الأزمة الإسكانية.

النائب الأول وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد: اتفق على وجود مشكلة إسكانية ،والحكومة شغلها حول المدن الحدودية التي تتكلم بشانها مع العراق وكذلك المنطقة الاقتصادية في الشمال ،و ستكشف تفاصيل هذه المدن والمشاريع قريبًا.

خالد العتيبي: هناك من المواطنين مُكره ومُجبر على التخصيص في المناطق السكنية الجديدة بسبب الغلاء المعيشي، ومشكلتنا أن كل وزارة في فلك.

صفاء الهاشم: الحكومة توزع أراضي للأمن الغذائي على أهل الجواخير وتصير قصور، وأهل المزارع يوزعون كرتونين طمام، هل هذا هو الأمن الغذائي؟

الحميدي السبيعي: أطلب تقليل فترة المتحدثين من ربع ساعة إلى 5 دقايق ليتسنى للأغلبية المشاركة.

صفاء الهاشم ترد: ويتكم أول الجلسة قاعدين برا القاعة.

محمد الدلال: لابُد أن تكون هناك رؤية واضحه حتى عام 2035 للقضية الإسكانية ومتفق عليها بين السلطتين بمشاركة القطاع الخاص، اما اللعب على عجز الميزانية وأثرها على المدن الإسكانية أمر غير صحيح.

عبدالكريم الكندري: حين تخصص أجمل المناطق الإسكانية مثل الحساوي والجليب للعزاب، مقابل تخصيص مدن حدودية للمواطنين، فهذا خلل واضح.

خليل ابل: إجتماعات مجلس الوزراء يناقشون لا مانع وتعيين الوكلاء ولا يتطرقون للأزمة الإسكانية التي هي جزء من قضية الطلاق بين الأزواج.

الوزيرة بوشهري: الحكومة إلتزمت بتوزيع 12 الف وحده سكنية على المخطط بحسب الإتفاق النيابي الحكومي، وأصبحت على أرض الواقع.. وإلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع السكنية مستمر حتى مارس 2020.

عبدالله الرومي: الوزيرة جنان بوشهري أكدت اكتشاف 400 حالة زواج رجل برجل ليأخذوا حق بدل الإيجار والاستفادة

من القرض الإسكاني..هل نحن في السويد وكندا؟.. القضية الإسكانية، مهمة ويعاني منها الشباب، وإذا لم يكن هنك بديل آخر مثل السكن العمودي في مواقع متميزة، فلن تكون للدولة القدرة على توفير السكن.

عبدالكريم الكندري حول ما أثير خلال الجلسة عن صرف بدل الإيجار لـ 400 حالة اسم الزوج فيها «رجل» واسم والزوجة «رجل»: هذه حالات تزوير لا يمكن السكوت عنها

المجلس يوصي وزيرة الإسكان بالتحقيق في ما أثير حول موضوع صرف بدل الإيجار لـ 400 حالة اسم الزوج فيها «رجل» واسم الزوجة «رجل» خلال شهرين وتقديم تقرير لمجلس الأمة وإحالة الملف للنيابة العامة ومكافحة الفساد في حال ثبوته. مجلس الأمة يستكمل جلسته بعد استراحة للصلاة.. ويبدأ مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن تنظيم حق الاطلاع.

محمد الدلال: هناك مواد بقانون حق الإطلاع تحتاج لتفسير مثل المصالح الإستراتيجية والمساس بالعدالة.

عبدالله الرومي: القانون جيد ولكن ما هي المعلومة المتاحة والمطلوب الإطلاع عليها؟..القانون مقيد وليس مطلق، والمعلومات المتعلقة بالفساد يمنع الإطلاع عليها بموجب المشروع الحكومي.

أسامة الشاهين: نأمل إقرار قانون حق الإطلاع على المعلومات رغم وجود بعض الملاحظات، ومنها المادة الأولى التي قيدت حق الشخص في الإطلاع.

عبدالوهاب البابطين: المادة 12 من حق الإطلاع تتحدث عن المساس بالعدالة والضرر للغير، فمن يحدد المساس بالعدالة والضرر بالغير؟

عبدالله فهاد: أؤيد ما طرحه الشاهين وأنا مع إقرار القانون بالمداولة الأولى، وعدم إستعجال إقراره بالمداولة الثانية

يوسف القضالة: لا أعرف الغاية الحقيقية من القانون، وأخشى أن يعزز حماية معلومات من حق الناس الإطلاع عليها، خاصة أنه لم يأت بجديد.

الحميدي السبيعي: متحفظ على المادة 12 وبها شبهة دستورية، فمن يقيم المساس بالعدالة؟... وهو معيار نسبي وغير ثابت

خالد الشطي: أدعو المجلس لإقرار قانون حق الإطلاع بالمداولة الأولى، وسننظر ملاحظات النواب حتى نخرج بأفضل تشريع.

مجلس الأمة يعيد تقرير «اللجنة التشريعية» بشأن مشروع حق الاطلاع على المعلومات للجنة لمزيد من الدراسة المجلس ينتقل لمناقشة قضية المتورطين في الأغذية الفاسدة.

المجلس يوافق على تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية بشأن تنظيم بيع وإستيراد المنتجات الغذائية بالمداولة الأولى بموافقة 45 عضواً ويؤجل المداولة الثانية.

رفع الجلسة إلى صباح اليوم الخميس.

بين عسكر والعريد

العماسي والخنفور يتابعان الجلسة

العدساني متحدثاً خلال الجلسة